



دور منظمات المجتمع المدني في دعم عمليات التحول الديمقراطي التجربة التشيكية

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

العنوان: شقة 4 - الطابق الرابع - 5 شارع المساحة - الدقي - القاهرة - جمهورية مصر العربية

Telefax: +202-37629937

Mail: info@afaegypt.org

Website: www.afaegypt.org

Twitter: AFAlternatives

Facebook : <https://www.facebook.com/AFAlternatives>

<http://www.facebook.com/groups/113792226817/>

Skype: arab.forum.for.alternatives

Youtube: <https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q>



دور منظمات المجتمع المدني في دعم عمليات التحول الديمقراطي التجربة التشيكية

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية يربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسية والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثلا في شركة ذات مسؤولية محدودة (س. ت 30743)

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبّر فقط عن رأي كاتبها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

مقدمة:

اثنان وعشرون عاما، هو الفارق الزمني بين ثورتى تشيكوسلوفاكيا 1989 ومصر 2011 الشعبيتين ضد استبداد وفساد أنظمة حكم قمعية وبوليسية استأثرت بالسلطة وتحكمت في مفاصل الدولة طوال مدة بقائها في الحكم، أنظمة أدمنت قمع شعوبها وفرض كافة أشكال الوصاية عليها وحرمانها من ممارسة كافة حقوقها وحرياتها.

تتشابه الثورتان التشيكوسلوفاكية والمصرية في الإطار الذي توحدت فيه قوى الثورة الرئيسية في كلا البلدين والذي كان دافعه الرئيسي هو الشعور العام لدى مواطني البلدين باستحالة إصلاح هذه النظم من الداخل وإعادة هيكلتها وتغيير سياساتها وتوجهاتها في ظل سجل دموي ناصع لهذه الأنظمة في مجال حقوق الإنسان وفي تنظيم أطر الحياة العامة (سياسية- اقتصادية- اجتماعية) واستشراء الفساد داخل أجهزة الدولة، وهو الأمر الذي كان حاسما ليس فقط في تحديد الإطار التفاوضي الذي جلست على أساسه قوى الثورة المدعومة بقوة من الشارع -في الحالة التشيكية- على طاولة المفاوضات مع النظام لترتيب إجراءات تسليم السلطة، ولكن أيضا في رسم خريطة التحول الديمقراطي وتشكيل سياسات تهدف إلى تحقيق العدالة الانتقالية وتضمن آليات جديدة في بناء النظام السياسي الجديد.

لا شك أن طول بقاء نظام الحكم الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا (حوالي 40 عاما) ونظام مبارك في مصر (30 عاما) قد بذلا جهودا حثيثة من أجل ضمان ركود الحياة السياسية في البلدين لأطول فترة ممكنة توازيا مع انتهاج سياسة إبعاد أية كوارث سياسية مختلفة فكريا أو سياسيا مع توجهات الحزب الحاكم عن المشهد السياسي وعن دوائر اتخاذ القرار وصنعه ما أثر سلبيا بشكل خاص على قدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم داخل كيانات حزبية ونقابية قد تلعب أدورا مؤثرة في الحياة السياسية، الأمر الذي بدت آثاره واضحة في غياب الخبرة والممارسة السياسية لمعظم القوى والحركات السياسية التي شكلت نخب ما بعد الثورات وهو ما كانت انعكاساته واضحة وجلية في الحالة المصرية على مدار عام ونصف شهدت المرحلة الانتقالية فيها عثرات واضحة في الطريق نحو بناء نظام ديمقراطي جديد.

في نفس السياق، فإنه من المهم الإشارة إلى أهمية الدور الذي لعبته أطراف وقوى خارجية في إنجاح أو الوقوف في وجه ثورتى تشيكوسلوفاكيا ومصر، إذ ان الرغبة نحو القطيعة مع النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا والتوجه نحو الغرب الأوروبي الذي دعم الثورة في تشيكوسلوفاكيا بكل ما أوتي ملامح النظام السياسي التشيكي في مرحلة ما بعد الثورة وهو ما سنشير إليه لاحقا على عكس الحالة المصرية التي ربما لم تتحدد إلى الآن -ربما لعثرات المرحلة الانتقالية- أولويات وتوجهات سياساتها الداخلية قبل الخارجية نتيجة غياب الرؤية فيما يخص شكل وبنية النظام السياسي الجديد.

من المؤكد أن المرحلة التي تمر بها مصر حاليا بعد انتخاب أول رئيس مدني كانت قراراته فيما يتعلق بإعادة بناء وتشكيل بنية النظام السياسي في البلاد هي محور النقاش المجتمعي والسياسي تستدعي وقفة أمام هذه المتغيرات واستخلاص العبر والدروس المستفادة من تجارب دول أخرى خاضت مخاض التحول الديمقراطي كدول شرق أوروبا التي تتشابه ثوراتها إلى حد بعيد في مسبباتها وأهدافها وربما نتائجها مع الثورة المصرية، ليس رغبة في نسخ أو نقل تجارب بعينها إلى الحالة المصرية بقدر ما هي محاولة لاستقاء خلاصة تجارب وخبرات هذه الدول في عملية التحول نحو الديمقراطية.

تحاول هذه الورقة التركيز بشكل خاص على الدور الذي لعبته ولا تزال منظمات المجتمع المدني التشيكية في دعم عملية التحول الديمقراطي وفي إعادة تشكيل وبناء النظام السياسي في جمهورية التشيك بعد الثورة المخملية في نوفمبر 1989، وهو الدور الذي كان محوريا وهاما جدا في سياق مساهمة هذه المنظمات في فتح آفاق جديدة للحياة السياسية ودفع المواطنين التشيكيين إلى ممارسة أدوار فاعلة في الحياة السياسية التشيكية خارج الأطارات الحزبية بعد الثورة.

تشكيل النظام السياسي بعد الثورة:

كما سبق وأشرنا، فإن الثورة التشيكية كغيرها من ثورات دول شرق ووسط أوروبا تميزت بحراك شعبي واسع تمثل في مظاهرات عارمة ضد نظام الحكم الشيوعي آنذاك وهو ما ساهم في تقوية الموقع التفاوضي لقوى المعارضة ورموزها الرئيسيين في أثناء مفاوضات "الطاولة المستديرة" التي ضمت حركات اجتماعية وسياسية معارضة بجانب بعض الشخصيات العامة البارزة في مجال العمل السياسي المعروف عنها نضالها ضد الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا بجانب حكومة الحزب الشيوعي، وهو الدعم الذي استغلته قوى المعارضة في إجبار النظام على اتخاذ حزمة من الإجراءات ساهمت بشكل رئيسي في نجاح الثورة التشيكية كإطلاق سراح الأسرى السياسيين، إزالة الفقرات من الدستور التشيكي التي تنص على منح الحزب الشيوعي صلاحيات إلهية، تقنين عمل ونشاط الحركات والمجموعات المعارضة والسماح لها بإنشاء أحزاب سياسية.

ما ميز المرحلة الأولى من الثورة التشيكية كان هو عدم رغبة هذه الحركات المعارضة في تسلم السلطة مباشرة من الحزب الشيوعي رغبة منها في ترتيب البيت الداخلي قبل إجراء الانتخابات البرلمانية، وهو ما لعب دورا في فوز هذه الحركات المدنية بأغلبية المقاعد النيابية في انتخابات العام 1990.

لا شك أن سياسات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي والتي قامت بالأساس على فكرة التفرد بالسلطة وعدم فتح المجال للممارسة السياسية خارج إطار الحزب وهو ما أفقد النخبة التشيكية القدرة على التواصل بشكل فعال مع القواعد الجماهيرية وفي تدعيم التواصل بين هذه القوى والأحزاب بهدف توحيد أولويات أجندتها السياسية في مواجهة النظام الشيوعي، وهو الأمر الذي نشأ عنه ظهور أحزاب سياسية في كلا من التشيك وسلوفاكيا معظمها ينضوي تحت كيانات يفوقها شخصيات عامة مشهود لها بالنزاهة ومعارضة نظام الحكم الشيوعي ك"المنتدى المدني الحر" في التشيك وحركة "الشعب ضد العنف" في سلوفاكيا. ولكن كنتيجة طبيعية لغياب الرؤية وتحديد أولويات مشتركة في إستراتيجيات العمل السياسي لهذه الحركات أن تفككت داخليا مباشرة بعد إجراء أول انتخابات نيابية حرة في العام 1990 نتيجة اختلاف الرؤى تجاه القضايا المحورية بين قيادات هذه الحركات كقضايا التعامل مع الماضي والتحول الاقتصادي وهو ما سنشير إليه لاحقا.

على الجانب الآخر المضيء نسبيا في هذه المرحلة من الثورة التشيكية، فقد تمكن البرلمان الفيدرالي المنتخب الذي ضم بين أعضائه نواب عن الحزب الشيوعي التشيكي من إقرار قوانين ساهمت في عملية تحرير وإحلال الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد صادق البرلمان في فبراير 1990 على قانون "إنشاء الأحزاب" وهو ما تبعه البرلمان بالتصديق على قوانين حرية تكوين الجمعيات الأهلية التجمع وحرية التظاهر وتنظيم العرائض وكذا مشروع تعديل قانون الصحافة والمطبوعات وهو ما كان غيابه مؤثرا على مسار الثورة المصرية بوضوح بعد الإطاحة بمبارك في فبراير 2011.

ساهمت هذه القوانين في فتح آفاق جديدة للعمل الأهلي في التشيك وهو ما استغلته منظمات المجتمع المدني التشيكية في الضغط على الحكومة وأجهزة الدولة لفرض أولوياتها على أجندة الحكومات التشيكية المتعاقبة، وخصوصا في مجالي إصلاح الأمن والإعلام ومحاربة الفساد فيما بدا وكأن هذه المنظمات ستكون أحد الشركاء في المجال السياسي التشيكي وفي عملية صنع واتخاذ القرار السياسي.

في سياق الحديث في الحالة المصرية عن ضرورة إقرار قانون جديد للجمعيات الأهلية، فإن نصوص قانون الجمعيات الأهلية التشيكي تنص على السماح للمنظمات والجمعيات الأهلية في تلقي المنح والتمويلات الأجنبية بحرية وبدون رقابة مسبقة من أجهزة الدولة وكذا تقليص سلطة أجهزة الدولة الإدارية في أعمال مجالس إدارات الجمعيات والمؤسسات الأهلية

كما سهل القانون للجمعيات مسألة الإشهار والتي حددها عن طريق الإخطار الذي تصدق عليه عادة وزارة الداخلية التشيكية دون شروط أو قيود مسبق، كما لم يمنع القانون على الجمعيات مزاوله أية أنشطة سياسية طالما كانت غير موجهة للإتفاق على الحملات الانتخابية للمرشحين أو تبني برامجهم الانتخابية، كما حدد حل الجمعيات بحكم قضائي وليس قرارا إداريا.

أما فيما يخص النقابات العمالية فقد أيدت "الحركة النقابية الثورية" (ROH) وهي المنظمة النقابية التابعة للحزب الشيوعي التي ضمت في عضويتها 7 ملايين عاملا- الثورة المخملية منذ بداية إضرابات طلبة الجامعات في مدن براغ وبرنو وبراتسلافا وكان للإضراب العام الذي دعا إليه العمال في نوفمبر 1989 دورا أساسيا في تقوية المد الثوري في الشارع التشيكي آنذاك. بعد نجاح الثورة في الإطاحة بالنظام الشيوعي فقد انعقد المؤتمر الاستثنائي النقابي العام الذي أنهى نشاط "الحركة النقابية الثورية" وأسس مركزا نقابيا جديدا سمي "كونفدرالية اتحادات النقابات التشيكوسلوفاكية" (CSKOS) التي استلمت راية العمل النقابي فيما بعد.

شاركت النقابات العمالية بعد الثورة بفعالية ونشاط ملحوظين في المفاوضات التي جرت مع الحكومة التشيكية على إجراءات وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول الراديكالي نحو سياسات تحرير الأسعار والاتجاه نحو تبني سياسات رأسمالية شكلت جزءا من توجهات السياسة التشيكية نحو الغرب. وقد ساهمت المفاوضات التي أجريت من خلال مجلس التوافق الاجتماع الاقتصادي المعروف بالـ"تريبانيتا" بين النقابات ومنظمة رجال الأعمال والحكومة في إدخال تعديلات كثيرة على قرارات اقتصادية كانت قد اتخذتها الحكومة سابقا.

إذن، يمكن القول بأن البرلمان الفيدرالي التشيكي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والسياسية والنقابات العمالية تمكنوا من تنقية البيئة التشريعية التشيكية من القوانين سيئة السمعة وبناء النظام السياسي الجديد وفقا لقوانين ترسي دعائم الحريات الأساسية وسيادة القانون.

القطيعة مع الماضي:

فجر اقتراح تقدم به المدعي العام التشيكي توماش سوكون (من المنتدى المدني الحر) في أبريل 1990 بحل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وملاحقة قياداته ورموزه وإحالتهم للمحاكمات الجنائية على الجرائم التي ارتكبوها في أثناء وجود نظام الحكم نقاشات حادة ليس فقط داخل دوائر حركات "المنتدى المدني الحر" و"الشعب ضد العنف" الشريكين الرئيسيين في الحكم بل أيضا على مستويات قاعدية اجتماعية وسياسية. إذ باتت ظاهرة العداء للشيوعية بين الأحزاب السياسية - حتى تلك التي تحالفت مع الحزب الشيوعي سابقا- ملمحا واضحا في توجهات النخبة السياسية بعد الثورة في ظل مطالبات عديدة لنزع الشرعية القانونية عن الحزب وهو ما طالبت به منظمات المجتمع المدني وخاصة الحقوقي منها ولكن في إطار احترام القانون. فمن ناحية، طالب العديد من سجناء الرأي بضرورة تصفية الحسابات مع الماضي الشيوعي وقد اكتسبت مطالبهم شرعية حقيقية في بداية الأمر إلا أن البرلمان الفيدرالي أقر قانون حول التعويض القانوني لضحايا النظام الشيوعي دون أن يصفه بالنظام القمعي أو المجرم أو غير ذلك من التصنيفات التي تسهل من عملية محاسبة قياداته وهو ما ساهم لاحقا في نتائج وخيمة على الحياة السياسية في التشيك وبخاصة في قضية انفصال سلوفاكيا عن التشيك في العام 1993.

وعلى الرغم من تبني المنظمات الحقوقية وتبني قوانين مشاريع قوانين لمحاسبة قادة الحزب الشيوعي وإعادة هيكلة أجهزة الأمن بما يضمن رفع كفاءتها وقيامها بأدوارها في حماية الشعب وليس حماية النظام، فإن غياب الرؤية من جانب معظم القوى السياسية فيما يخص التعامل مع قضية القطيعة مع الماضي الشيوعي والذي كان حزبه على ما يبدو لا يزال يمتلك

بالتعاون مع أجهزة الأمن وأعضائه القدرة على الإمساك بملفات حساسة وإدارتها خارج إطار الرغبات والتطلعات الثورية وهو ما أثر على إمكانية اتخاذ موقف صارم من مسألة وجود هذا الحزب الذي قامت الثورة بالأساس على سياساته.

غياب الرؤية لدى القوى السياسية ظهر جليا في قرار الرئيس فاتيسلاف هافل بالعفو عن آلاف المساجين الجنائين باعتبارهم ضحايا أحد ضحايا النظام الشيوعي وهو القرار الذي تسبب في إحداث ما يشبه ظاهرة "البطجة والانفلات الأمني" في مصر ما دعا الرئيس هافل لإعادة هؤلاء المفرج عنهم إلى السجون مرة أخرى، بالإضافة إلى حقيقة أن التنازلات التي قدمتها النخبة التشيكية إبان ثورة 1989 أثناء تفاوض هافل ورفاقه مع قيادات الحزب الشيوعي هي من أسهمت وأفرزت قيادات جديدة ووجوه أكثر قبولا داخل الحزب الشيوعي بكل ما يجسده من سياسات قيمية قامت عليها الثورة وهو الحزب الذي يجد نفسه بعد 23 عاما على قيام الثورة فائزا بـ12% من مقاعد البرلمان في آخر انتخابات برلمانية، ولا عزاء في هذا المجال للحديث عن عدالة انتقالية وعن تطهير جذري لمؤسسات الدولة وعن تطبيق مبادئ العدالة الجنائية.

في نفس السياق، فقد شهدت تسعينيات القرن الماضي ظاهرة تحول الشيوعيين السابقين إلى الرأسمالية مستفيدين من شبكة العلاقات التي شكلوها داخليا وخارجيا ما مكنهم من التحكم في قطاعات اقتصادية رئيسية في البلاد وهو ما يفسر استثناء ظاهرة الفساد السياسي داخل البلاد في ظل فضائح خاصة بالتمويل طالت كافة الأحزاب المدنية ما هز كثيرا من صورتها في نظر جماهير الناخبين.

فحتى الجهود التي بذلت في سبيل أرشفة جرائم النظام الشيوعي وفتح تحقيقات مع الضباط المتورطين في ارتكاب جرائم وانتهاكات بحق المواطنين التشيكيين باءت بالفشل في ظل استغلال ما أتيح من معلومات ووثائق أفرجت عنها إدارة "التوثيق والتحقق في الجرائم الشيوعية" وزارة الداخلية حينها في تصفية حسابات سياسية بين القوى السياسية ما ساهم في تحييد الهدف الرئيسي من عملية إعادة الهيكلة والتطهير وهي تحقيق العدالة الجنائية. كذلك كان الأمر فيما يخص عملية تطهير مؤسسة القضاء، فعلى الرغم من تقدم منظمات حقوقية عديدة بكشوف أسماء لقضاء معروف عنهم إصدارهم لأحكام متنافية مع أعراف ومواثيق حقوق الإنسان إلا أن الانتقائية في عزل القضاة سيئ السمعة من قبل الحكومة في ذلك الوقت ساهم في محدودية عدد القضاة الذي اضطروا لمغادرة مواقعهم وهو ما ساهم فيه تدخلات وضغوطات مارسها الحزب الشيوعي رغبة منه في عدم فتح ملفات قضايا انتهاكات قد تدين قياداته جنائيا.

التشيك بعد 23 عاما على الثورة.. إلى أين؟

على الرغم من ارتفاع مستوى التعليم والتأمين الصحي بين التشيكيين وثبات نسب النمو الاقتصادي عند حدود معقولة، تظل عوائق البيروقراطية الحكومية والفساد المستشري في أجهزة الدولة والاعتماد اقتصاديا بشكل كبير على اقتصاديات أوروبا القوية كألمانيا وفرنسا وكذا التبعية السياسية للولايات المتحدة تشكل حائط صد منيع أمام أي محاولات لإصلاح وتغيير سياسات الحكومات التشيكية المتعاقبة والتي كانت سببا رئيسيا في عدم قدرة التشيك اقتصاديا على دخول منطقة اليورو وفي عدم قدرتها على تبني خط سياسي مستقل نسبيا عن ذلك الذي لا تزال تفرضه عليها واشنطن يسمح لها بحرية حركة وقدرة أوسع على تفعيل محورية الدور الذي كان من الممكن أن تلعبه التشيك.

لا شك أن عزوف نسبة كبيرة من الناخبين التشيكيين على المشاركة في الانتخابات البرلمانية كانت له انعكاسات واضحة على ضعف الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في مجال تفعيل المشاركة المجتمعية في الرقابة على مؤسسات الدولة. فالمطالع لنتائج انتخابات 2002 البرلمانية على سبيل المثال سيلاحظ أن نسبة المشاركة فيها كانت 58% من إجمالي نسبة من لهم حق التصويت في التشيك 80% منهم فوق سن الثلاثين عاما ما يدل على عزوف الشباب على المشاركة السياسية في ظل نظرة المجتمع التشيكي للأحزاب على أنها جزء من عملية الفساد السياسي المستشري لحد الآن

في أجهزة الدولة، الأمر الذي ساهم في نمو ظاهرة "الحنين إلى الشيوعية" وهو ما مكن الحزب الشيوعي من حصد حوالي خمس عدد مقاعد البرلمان في انتخابات 2002 ما أجبر الأحزاب المدنية والليبرالية على الاعتراف بالحزب الشيوعي كشريك أساسي في الحكم في ظل تمكن الحزب من الحصول على مقاعد قيادية داخل لجان البرلمان الرئيسية ما أجبر الرئيس التشيكي فاتسلاف كلاوس على دعوة رئيس الحزب لاجتماعات الحكومة مع وفود الاتحاد الأوروبي.

للأسف، فإن عزوف الناخبين التشيكيين على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية قد أثر كثيرا في محدودية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، فعلى الرغم من عدم اشتراط قانون الجمعيات الأهلية التشيكي لشروط محددة في مجال تمويل منظمات المجتمع المدني إلا أن هذه المنظمات تعاني من فقر واضح في مواردها المالية ما يحد من قدرة هذه المنظمات على الوصول إلى الشارع بسهولة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة المنظمات على فرض أولوياتها على الحكومة والبرلمانات المتعاقبة على الرغم من النجاح النسبي الـ 11% حقيقته بعض المبادرات كمبادرة منظمة (Forum 50%) النسوية والتي تمكنت من خلال ابتكار وسائل جديدة للتواصل مع الشارع في نجاح حملتها لزيادة نسبة التمثيل النسوي داخل البرلمان وهو ما ساهم بالفعل في زيادة نسبة البرلمانيات داخل مجلس النواب إلى 22%.

ولكن باستثناء هذه النجاحات القليلة لمبادرات المنظمات، فقد واجهت مبادرات أخرى عديدة -نتيجة تزواج المال بالسلطة في تسعينيات القرن الماضي- لمكافحة الفساد على مدار العشرين عاما الماضية فشلا واضحا نتيجة لفشل هذه المنظمات في تقديم نفسها لجمهور الشارع بالشكل اللائق بعيدا عن حملات التشويه التي مارسها السياسيين الحزبيين على نشاط المجتمع المدني واعتبارهم "دخلاء" على الحياة السياسية التشيكية وبأن عليهم تنظيم أنفسهم داخل أطر حزبية منافسة إذا أرادوا إيصال مطالبهم وهو ما ساهم في زيادة العزلة التي تعاني منها هذه المنظمات بالأساس.

الملفت للنظر هو أن في الفترة الماضية، وتحديدًا منذ بداية الألفية الجديدة فقد تبنت الحكومة منحى جديدا في التعامل مع المنظمات الحقوقية والتنمية ومراكز الدراسات والأبحاث من خلال تقديم المنح والتمويلات الحكومية لهذه المنظمات وهو ما تبنته وزارة الخارجية من خلال تخصيص جزء من مواردها المالية ومخصصاتها للإنفاق على مراكز بحثية عهدت الوزارة ألا تتدخل في أعمالها وأن تستفيد من الأوراق البحثية التي تقدمها هذه المراكز في مجال تحديد أولويات سياسات التشيك الخارجية.

إن عملية إعادة تقييم ما جرى في مصر خلال المرحلة الانتقالية يتوازى معها حاليا في التشيك مبادرات مشابهة لإعادة تقييم ما حدث خلال العشريون عاما الماضية، ففي زيارة بحثية -كنت أحد المشاركين في الوفد المشارك بها- إلى براغ مؤخرا وفي أحد اللقاءات التي قمنا بها مع النائب البرلماني المخضرم لوبومير زوروليك وهو من بدأ حديثه معنا بطرح سؤال يشغل الساحة السياسية التشيكية حاليا وهو " أي دولة وأي نظام وأي هوية كان ينبغي على التشيكيين تشكيل الدولة على أساسها في شتاء 1989 وهل لا زالت الفرصة قائمة للبحث عن إجابات واضحة لكافة القضايا التي تأجل النقاش حولها أثناء ربيع براغ بعد انقضاء كل هذه المدة؟!".

في مصر، وبعد وصول أول رئيس مدني منتخب في مصر، يعتقد الكثيرون أن هناك حاجة ماسة لإعادة تقييم ما جرى في مصر على مدار المرحلة الانتقالية وتحليل إيجابيات وسلبيات هذه المرحلة وبخاصة رؤية الدولة وتعاملها مع منظمات المجتمع المدني بوجه عام في ظل استمرار الهجمة الشرسة على منظمات ومراكز حقوقية لعبت دورا بارزا في التعبئة والحشد والإعداد لثورة يناير وفي ممارسة الضغط على المجلس العسكري في اتجاه تسليم السلطة لهيئات مدنية منتخبة، الأمر الذي يستدعي فتح نقاش مجتمعي حقيقي حول ضرورة إعادة تشكيل رؤية المجتمع والدولة للمجتمع المدني في مصر وفي فتح آفاق جديدة للعمل الحقوقي والتنموي في مصر واعتبار هذه المنظمات شريكا رئيسيا في النظام السياسي وذلك

دور منظمات المجتمع المدني في دعم عمليات التحول الديمقراطي "التجربة التشيكية"

للتعلم من أخطاء الماضي والتي كان من أبرزها غياب التنظيم المؤسسي لكافة القوى والتيارات السياسية المعارضة -في الحالة المصرية- ما ساعد الحزب الحاكم على الاستئثار بالسلطة دون قلق من معارضة سياسية قد تتأففه وتهدد وجوده السياسي وهو ما تشير دلالات الفترة الماضية إلى احتمالية تكراره في مصر في ظل صعود نجم أحزاب تيار الإسلام السياسي في مصر وما قد يحمله من مخاوف إعادة إنتاج النظام القديم ليس بأشخاصه وكياناته بقدر سياساته وتوجهاته.

توصيات إلى الحكومة والبرلمان في مصر:

- 1- ضرورة فتح قنوات اتصال حقيقية بين الحكومة وبين منظمات المجتمع المدني في مجالات حقوق الإنسان والتنمية ومراكز الأبحاث السياسية والإستراتيجية في إطار الاعتراف بهذه المنظمات كشريك رئيسي في نظام الحكم.
- 2- ضرورة وقف الهجمة الحكومية على المجتمع المدني وحملة التشهير التي لا تزال فصولها مستمرة إلى الآن حتى بعد انتخاب الرئيس مرسي.
- 3- البدء في مناقشة مبادرات المنظمات الحقوقية والتنمية في مصر بخصوص إقرار مشروع قانون جديد للجمعيات الأهلية يحررها من تعسفات جهات الإدارة الحكومية.
- 4- النظر بجدية في مشروعات القوانين التي طرحتها المنظمات خلال الفترة الماضية على البرلمان والحكومة والتعامل معها بجدية.
- 5- إقرار حزمة من القوانين الخاصة بتنظيم الحريات العامة بما يتماشى مع مطالب وروح ثورة 25 يناير.

المراجع:

- 1- كتاب عملية التحول.. التجربة التشيكية.
- 2- قانون الجمعيات التشيكي <http://is.gd/F5JnaE>
- 3 - New Europe's Civil Society, Democracy and the Media: The story of Czech Republic By Tomas P. Klvan, <http://is.gd/NH90J5>
- 4 - Forum 50% <http://padesatprocent.cz/en/english>
- 4 - <http://vimeo.com/10640665>